

صفحة 	الفريس	
1195	نظام الغاء نظام تشكيلات مكاتب المديرين في المحافظات والالوية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥	نظام رقـــم (۵۸) لسنة ۱۹۲۹
1142	نظام محتبرات الجمارك	نظـام رقـــم (٥٩) لسنة ١٩٦٩
1197	نظام معدل لنظام الرسوم الاضافية الموحدة	نظسام رقسم (٦٠) لسنة ١٩٦٩
1144	نرارات رقم (۲۲،۲۲،۲۲،۲۲) صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين	
17.0	امر دفاع رقم (۱۲) لسنة ۱۹۹۹ صادر عن رئيس الوزراء	
14.0	اعلان حول تبادل وثائق ابرام اتفاقية النقل والترائزيت بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية التركية	

مطبعة القوات المسلحة الاردنية

# نورالمبير للنك كمنك الملكة الكارونية المحاتمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٩/١٠/٨ نامر بوضع النظام الاتي : .

نظام رقم ( ٥٩ ) لسنة ١٩٦٩

# نظام مختبرات الجمارك

صادر بمقتضى المادة ( ٢ ) من قانون الجمارك والمكوس المعدل رقم (١٦ ) لسنة ١٩٦٩

انادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام مختبرات الجهارك لسنة ١٩٦٩ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الدة ٢ ــ يكون للالفاظ التالية الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :

قانون الجمارك والمكوس رقم (١) لسنة ١٩٦٢ وتعديلاته

وزير المالية/الجيارك

محتبر الجمارك

مدير المحتبر الجمركي

السلطة المعرفة في القانون .

المادة ٣ ــ يكون مقر المحتبر في العقبة و يمكن انشاء فروع له في المملكة بتنسيب من السلطة وموافقة الوزير .

المادة ؛ ــ يقوم المختبر بفحص وتحليل البضائع التي تحول اليه من قبل السلطة او من قبل المراكز الجمركية المحتلفــة وكذَّلك ما يحول اليه من قبل المحكمة الجمركية .

المادة ه \_ ` أ \_ تؤخذ العينات بمعرفة الجهارك وبحضور صاحب البضاعة او ممثله وتختم بخاتم الجمرك وينظم محضر بذلك يرفق بالمعاملة الجمركية وترسل العينات للمختبر مع طلبات وفق نماذج خاصة تقررها السلطة وتعطى النماذج ارقاما متسلسلة سنوية .

ب ــ تصدر تعليمات من السلطة بتنسيب من مدير المختبر بكيفية اخذ العينات من البضاعة المراد تحليلها .

ج ب يتضمن النموذج المعلومات التي تساعد على تسهيل مهمة المختبر وخاصة اسم المركز الجمركي والرقم السنوي المتسلسل ونوع الاختبار المراد اجراؤه والاسم العلمي للبضاعة .

# نحق الحسيق العفعل المسائد الملكة الفواوسيرالهاتميه

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٩٦٩/١٠/٦ نأمر بوضع النظام الاتي : –

نظام رقم (۸۵) لسنة ۱۹۶۹

# نظام الفاء نظام تشكيلات مكاتب المديرين في المحافظات والالوبة

رقم ۲۶ لسنة ۱۹۹۰

الصادر بمقتضى المادتين ( ٨٠.٧٨ ) من قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ٩٦٤ .

المادة ١ – يسمى هذا النظام ( نظام الغاء نظام تشكيلات مكانب المديرين في المحافظات والالوية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥) ويعمل يه من تاريخ ١٩٦٩/٩/٢٧ .

المادة ٢ ــ يلغى نظام تشكيلات مكانب المديرين في المحافظات والالوية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥ .

لسائب رئيس السوزراء ووزير

الدفاع ووزير الخارجية بالوكالة احمد طوقان

وزير المــالية ووزير الاقتصاد الوطني والعدليـــة بـــالوكالـــة يعقوب معمر

صبحي امين عمرو

التربيــة والتعلــم ذوقان الهنداوي سامي أيوب

رشيد عريقات

بحث ين بط الأل

بهجت التلهوني

وزير الانشاء والتعمسير ووزير النقـــل ووزير الصحة بالوكالة

وزيـــــــر الشؤون

الاجتماعيــــة والعمل

اميل الغوري

وزيـــر الثقافـــــة والاعــــلام والسياحــة والآثــــــار صلاح ابو زید

وزيـــر داخليـــــــة للشؤون البلــــديـــــــة والقرويـــــــة محمد رسول الكيلاني موسى ابو الراغب

1939/1-/3

قاضي القضاة ووزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية

عبدالله غوشه

\* رهان کرن \*

والمواد الاخرى الخطرة او الصعبة المعاينة ) الى المختبر على نفقة المستورد بعد اتخاذ الاجراءات الفنية التي تكفل السلامة حسب ما يرى المركز الجمركي ، وتعطى مثل هذه المواد الاولوية في التحليل .

المادة ٧ -- يجهز المختبر تقريره عن النتائج التي توصل اليها من تحليل او فحص العينات على خمس نسخ ترفق النسخة الاولى منها مع البيان الجمركي وتحال نسخة الى كلمن الوزارة والمركز الجمركي المحتص وصاحب العلاقة وتحفظ نسخة في المحتبر .

المادة ٨ ــ اذا لم يستطع المختبر بما لديه من امكانيات تحليـــل عينـــة ما ، فعلى مدير المختبر ان يبين ذلك في تقريره

المادة ٩ ــ اذا حصل التباس او تناقص في تقرير المختبر ترقف اجراءات التخليص وتقدم الاوراق الى المدير ليقدم تقريرًا مفصلًا بنتائج المختبر وبرأيه في الموضوع بأسرع وقت ممكن .

المادة ١٠- أ ــ تعتبر نتائج الفحوصات المخبرية بينة قانونيــة ولا تنقض الا بتقرير آخر صادر عن اكثر من نحتبر معترف به وتعاد الفحوص بمعرفة الجهارك على نفقة المعترض.

ب ــ اذا اعترض الناقل على تقرير المختبر وطلب اعادة التحليل او الفحص الفني ، وأيد التقرير الجديد ما ورد بالتقرير الاصلي يدفع رسم التحليل مضاعفـــا . وعلى المعترض كذلك ان يتحمل نتائج تأخــير التخليص على البضاعة بما في ذلك رســـوم الاستيداع واجور التخزين والتحليل في المحتبرات الاخرى.

المادة ١١ ــ في حالة تأخر صدور تقرير المحتسبر لاي سب، او في حالة اعادة تحليل وفحص العينـــة بناء على طلب الجمارك او الناقل يجوز للسلطة ان تفرج عن البضاعة بعد استيفاء الرسومالمختلف عليها والغرامات القانونية بالنَّامين وضمن الشروط التي تقررها الى حين صدور تقرير نهائي بالموضوع .

المادة ١٢ ــ باستثناء ما ورد في الفقرة (ب) من المادة (١٠) اعلاه فان جميع الخلافات الاخرى التي تنجم عن ا<sup>عمال</sup> المختبر تحل بموجب احكام القانون .

المادة ١٣ ــ يرتبط المدير ادارياً بسلطة الجمارك المعينة في القانون ، وعلى المختبر ان يقبل نماذج العينات التي ترسل من المراكز الجمركية وان يجيب المركز الجمركي رأساً مع ارسال نسخة من المخابرة والنتائج الى الوزارة

المادة ١٤ ــ يقدم المدير المعلومات الفنية والعلميسة بالنسبة لقضايا المحالفات بناء على طلب من محكمة الجمارك أو

المادة ١٥ ــ يقوم المدير ورؤساء الاقسام والفنيون في المحتبر بتدريب موظفي الجمارك على استعمال الاجهزة العلمية والفنية وطرق الوزن والقياس وما الى ذلك من الادوات المحبرية .

الادة ١٦ – يتقاضي المختبر رسما مقطوعا من صاحب البضاعة مقداره دينارا واحدا عن كل عينة تحول اليه من قبـــل السلطة او من المراكز الجمـركية مباشرة او بطلب من صاحب البضاعة باستثناء ما يلي :

أ \_ العينات العائدة لبضائع الاشخاص والهيئات المعفاء من الرسوم الجمركية بموجب القانون .

ب ــ عينات البضائع التي تحول للمختبر من قبلي السلطة او المراكز الجمركية والتي لاخلاف بين الجيارك وصاحب البضَّاعة على رسومها او البند الجمركي التي تخضع له .

المادة ١٧ – لوزير المالية / الجهارك ان يصدر التعليات الادارية اللازمة لتطبيق احكام هذا النطام .

## احتين بطلل

1979/10/1

فاثسب رئيسس السوزراء ووزيسر ناضي القضماة ووزيسر الاوقساف الدفاع ووزير الحارجيــة بالوكالـــة رالنوون والمقلسات الاسلاميــــة بهجت التلهوني احمد طوقان

وزير المالية ووزير الاقتصـــــاد وزيـــر الانشـــاء والتعمـــير ووزيـر الوطني والعدلية بالوكـــــــالة وزير الثقافسة والاعسلام النقـــل ووزير الصحة بالوكـــــــالة والباحمة والآنسمار يعقوب معمر صبحي امين عمرو صلاح ابو زید

وزيــــر داخليــــة للشؤون التربيـــة والتعلــــ البلدية والقرويـــــة ذوقان الهنداوي سامي أيوب موسى ابو الراغب محمد رسول الكيلاني

\_\_لات اميل الغوزي يرهـــان كمال

الإشغال العام رشيد عريقات



# نظام معدل لنظام الرسوم الاضافية الموحدة

١ – يطلق على هذا النظام ( نظام معدل لنظام الرسوم الاضافية الموحدة لسنة ١٩٦٩ ) ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ

ب - ١ / ٢٠ فلس عن كل علبة مصنوعة محليا للاستهلاك المحلي من ذات العشرين سيجارة تباع بالسعرالمقرر

وزير الانشاء والتعمسير ووزير النقل ووزير الصحة بالوكالـــة

سامي ايوب

اميل الغوري

وزير الماليسة ووزبر الاقتصاد الوطني والعدايسة بالوكالسة يعقوب معمر

التربيـــة والتعاــــم ذوقان الهنداوي

الاشغسال العامسة وشيد عريقات

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور و بناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٩/١٠/٨ نأمر بوضع النظام الآتي : –

### نظام رقم (۲۰) لسنة ۱۹۳۹

صادر بالاستناد الى المادتين ٢ و٣ من قانون توحيد الرسوم والضراثب الاضافية المستوفاه عن البضائع المستوردة والمصدرة والمصنوعة محليا رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦

٣ ــ تلغى الفقرة (ب) من المادة (٥) من نظام الرسوم الاضافية الموحدة رقـــم (٨٠) لسنة ١٩٦٦ ويستعاض عنها

من وزارة الافتصاد للمستهلك باكثر من (٨٥) فلسا .

٢ / ٩ فلوس عن كل علبة مصنوعة محليا للاستهلاك المحلي من ذات العشرين سيجارة تباع بالسعر المقرر من وزارة الاقتصاد للمستهلك بسعر يتراوح بين ٦٠ فلساً ولا يتجاوز (٨٥) فلسا.

### 1979/1./A

وزير داخليــة للشـــؤون

البلدية والقرويــــــة

قاضي القضاة ووزير الاوقاف والشؤون

والمقدسات الاسلاميــــــة

عبد الله غوشه

والسياحة والاثــــار

صلاح ابو زید

محمدر سول الكيلاني

يرهان كمسال

صبحي اءين عمرو

موسى أبو الراغب وزيسمر الشمشؤون الاجهاعيسة والعمسل

اعتين طلال

الــــوزراء

بهجت التلهوني

وحيث ان خدمة الضابط لا تعتبر من الوجهة القانونية منتهية الا عند توفر احد الاسباب المنصوص عليها في المادة /١٢٤/من هذا القانون وهي : أ \_ الاستقالة . ب-الاحالة على التقاعد .

وحيث ان نقل الضابط الى احدى المصالح المدنية لا يدخل في عداد اسباب انهاء الحدمة سالفة الذكر. فان هذا

النفل لا يعتبر انهاء لحدمة الضابط بالمعنى المقصود في الفقرة ( أ ) من المادة/٩١/المطلوب تفسيرها ما دام ان الحدمة في

الحكومة بقيت في مثل هذه الحالة متواصلة . وبالتالي فان الضابط لا يستحق عند نقله ـــ الرواتب والعلاوات عن مدة

الإجازة التي كـــان يستحقها فيما لو بقي على راس عمله في الجيش وانما يكون له الحق عند انتهاء خدماتــــه الجديدةان

يُقَاضُ الرَّوَاتِبِ وَالْعَلَاوَاتَ عَنْ مَلَةُ الْآجَازَةُ طَبِّقًا للشروطُ المبينةُ في المادة/٩٢/من نظام الحدمة المدنية .

تكون خدمته قد انتهت كما هو واضح من عبارة ( يستحق الضابط الذي تنتهي خدمته ) .

قرار رقم (۲۰)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٢٠/٥/٢١٠ رقم ٢١٠/١٠/٢١٠ اجتمع الديوان الخاص

بنصير القوانين لاجل تفسير الفقرة ( أ ) من المادة /٩١/ من قانون خدمة الضباط في الجيش العربي الاردني رقم ٣٥

استة ١٩٦٦ وبيان ما اذا كان نقل الضابط الى احدى المصالح الحكومية المدنية او تعيينه وزيرا يعتبر انهاء لحدمته بالمعنى

القصود في هذه المادة بحيث يكون له الحق في ان يتقاضى الرواتب والعلاوات عن مدة الاجازة التي كان يستحقها فيما

وبعد الاطلاع على كتاب رئيس ديوان المحاسبة الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٧ ، والمحابرات المرفقة

به وتدقيق النصوص القانونية تبين ان الفقرة ( أ ) من المادة/٩١/المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي ( يستحق الضابط

الذي تنهي خدمته في الفوات المسلحة الاردنية لاي سبب كان الرواتب والعلاوات عن مدة الاجازة التي كان يستحقها

فإلوبقي على رأس العمل وتؤدى هذه الرواتب والعلاوات دفعــة واحدة عند الفكاك الضابط من العمل بالاضافة

الحنوق التفاعدية التي يستحقها ذلك الضابط . و اذا اعيد الى الحدمة قبل انتهاء مدة الاجازة المذكورة فتقتطع من رواتبه

اربقي على رأس العمل في الجيشام لا ؟ .

ج - الاستغناء عن الحدمة .

4 - عدم اللياقة الصحية .

و - نقدان الجنسية الأردنية .

د - الطرد .

المِالغ التي كان قد استوفاها عن المدة الباقية من الاجازة .

اما فيها يتعلق بالضابط السـذي يعين وزيرا فبها ان هـــذا التعيين لا يعتبر نقلا بالمعنى القانوني لان الوزارة ليست وظيفة ، فان قبول الضابط التعيين وانفصاله عن الحدمة العسكرية بسبب ذلك يجعل خدماتــــه منتهية . وبالتالي فان من حقه ان يتقاض الرواتب والعلاوات عن مدة الاجازة التي كان يستحقها فيما لو بقي على رأس عمله في الجيش طبقا لنص الفقرة ( أ ) من المادة/٩١/التي قررت له هذا الحق مهما كانت اسباب انتهاء الحدمة كما هو صريح النص . والقول بغير ذلك يؤدي الى نتيجة غير منطقية وهي حرمان الضابط الذي يعين وزيرا من هذا الحق نهائيا ما دام ان الوزير لا يخضع لاحكام نظام الحدمة المدنية وما دام لا يوجد نص قانوني يعطي الوزير الحق في تقاضي اية رواتب او علاوات عن مدَّة الاجازة عند انتهاء خدمته الوزارية .

هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

عبد الرؤوف عابدين

### صدر بتاریخ ۱۹۲۹/۹/۱۸

رئيس الديسوان الحاص بتفسسير القوانسين رثيس محكمة التمييز مندوبعن وزارة الدفاع المستشار الحقسوقي عضم محكمة التمييز رئيس محكمة التمييز الاول لرئاسة الــوزراء المستشار الحقوق علي مسار

شكري المهتدي بشير الشريقي

## قرار رقم (۲۱) لسنة ۱۹٦۹

## صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب رثيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٩/٨/٣١ رقم /ت/٩١٥/٣١/٣١ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير المادة /١٣ ( أ ) من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ٥٥٩ وبيان ما اذاكان الموظف الذي احال نسه على التقاعد بالاستناد اليها يملك الحق في العدول عن الاحالة أم لا .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٦٩/٨/٢٦ وتدقيق النصوص الةانـــونية بتبين ان الفقرة (أ) من المادة / ١٣ / المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي ( للموظف الذي أكمـــل ثلاثين سنة خدمة مُهْبُولَةُ لِلتَقَاعِدُ الْحُتِّي فِي أَنْ يَتَفَاعِدُ ﴾ .

ويستفاد من هذا النص ان احالة الموظف نفسه على التقاعد بعد اكماله ثلاثين سنة خدمة مقبولة للتقاعد هي عملية فانونية تنشأ وتتم بارادة الموظف المنفردة وتنقطع بها رابطة التوظف دونما حاجة لاي اجراء آخر بعكس الاستقالة التي هي عملية قانونية تتفاعل فيها ارادتان مستقلتان ولا تنتج اثرها الا بتقديمها من الموظف وقبولها من المرجع المختص .

ولهذا فان احالة الموظف نفسه على التقاعد بالاستناد للفقرة المشار اليها تولد النزاما لا رجوع فيه بعد حلول الميعاد الذي حدد لها ، ذلك لان الاحالة على التقاعد في هذه الصورة تكون قد انتجت أثر ها وانقطعت بها رابطة التو ظفوسقط حن الموظف في وظيفته والحق الساقط لايعود .

اما قبل حلول الميعاد فيها ان الاحالة لم تكن قد انتجت اثرها ولم تنقطع بها رابطـة التوظف حتى ذلك التاريخ ، النائلة ( من سعى في نقض ما تم من جهته فسعيه مردود عليه ) .

هذا ما نقرره بالاكثر في تفسير النص المطلوب تفسيره .

### صدر بتاریخ ۱۹۲۹/۹/۱۸

رئيس الديوان الخـــاص بتفسير القوانين رثيس محكمة التمييز المستشار الحقوقي رثيس محكمة التمييز الاول منلوب وزارة الماليســـة / لوثاسة الوزراء المتشار الحقوقي شكري المهتدي جهال الحسن

## قرار الاحــالة

### النص المطلسوب تفسيره

هونص الفقرة (أ) من المادة (١٣) من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ وهو : ـــ « للموظف الذي اكمل ثلاثين سنة خدمة •قبولة للتقاعد . الحق في ان يتقاعد» .

### السؤال الـــذي اثار التفسير

هل للمو ظف الذي قرر احالة نفسه على التقاعد بالاستناد للنص السابق ان يرجع عن قراره ؟

### الجدواب

١ — ان الحق الذي منحه واضع القانون للموظف في الفقرة ( أ ) من المادة ١٣ المشار اليها هو حـــق خاص ان شاء استعملـــه وان شاء انترض عنه وقد جاء هــــذا الحق استثناء من القاعدة العامـــة التي هي ان تستأثر الادارة في حدود القانون والنظام بتعيين الموظن وعزله وقبول استقالته واعتباره فاقدا لـــوظيفته والغاء هذه الوظيفه وفي احالته على التقاعــــد والاستثناء لايجوز التوسع فيه .

٧ \_ اذا احال الموظف الذي اكمل ثلاثين سنة خدمة مقبولة للتقاعد نفسه على التقاعد على ان تبدأ هذه الاحالة مــن والساقط لايعودكما ان المعدوم لايعود على ما في المادة ( ٥١ ) من مجلة الاحكام العدلية كما ان من سعى في نقض ما تم من جهته فسيعه مردود عليه كما في المادة ( ١٠٠ ) من المجلة المذكورة وقد تم الامر مـــن جهة المـــوظف باستعياله الحق المعطى له والقول مخلاف ذلك يؤدي الى نتــــائىج غير منطقيه يجب ان ننزه واضع القانون عـــن ان يكون قصدها فاذا قلنا مع الاكثرية المحترمة ان الموظف اللَّذي احال نفسه على التقاعد من تاريخ لاحق يحق له قبل حلول ذلك التاريخ ان يرجع عن الاحالة ثم اذا شاء يعود فيحيل نفسه على التقاعد مرة ثانية من تاريخ لاحق ثم يعود قبل حلول ذلك التاريخ. فيسحب الاحالة حسب الظروف وهكذا اذا قلنا بجواز ذلك فانما نجعل الوظيفة الحكومية لعبة في يدي الموظف وهذا مالا يعقل ان يكون واضع القانون قد اباحه وقال بجوازه .

المستشار القانوني لوزارة المالية

### قرار رقم (۲۲) صادر عن الديوان الحاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه رقم ن ت /٤٦/أ/٨٦٣٧ تاريخ ٩٦٩/٨/١٧ اجتمع الديوان الخاص بنسير القوانين لأجل تفسير الفقره (ب) من المادة السابعة من نظام التشكيلات الأدارية رقم ١ لسنة ٩٦٦ وبيـان ما اذا كان حكمها من حيث تأمين بيت سكن المحافظ يشمل كافة المحافظين ، ام انسه ينحصر فقط في المحافظ الذي يمثل الـلطة التنفيذية في احدى محافظات المملكة .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الداخلية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ٩٦٩/٨/١٤ وتدقيق النصوص القانونية تين ان المادتين الثالثة والرابعة من فظـــام التشكيلات الادارية المشار اليه تنصان على ان المحافظـــة شخصية اعتبارية

وان الفقرة (أ) من المادة السابعة تنص على ان المحافسظ هو ممثل السلطة التنفيذية ورئيس الادارة العامه واكبر سلطة في محافظته و يتقدم على جميع موظفي الدولة فيها .

وان الفقرة (ب) من هذه المادة تنص على ان خصص للمحافظ علاوة بدل تمثيل ويؤمن له بيت للسكن. . . الخ. ومن هذه النصوص يتبين ان المحافظ الذي يؤمن له بيت سكن بموجب الفقرة (ب) من المادة السابعة هو المحافظ الذي المحافظ الذي يتولى منصب المحافظ في احدى محافظات المملكة . اما المحافظ الذي يتولى منصب المحافظ في احدى محافظات المملكة . اما المحافظ الذي بعين في وزارة الداخلية ليمارس عمله فيها وليس في احدى المحافظات فلا يشمله حكم الفقرة (ب) من المادة السابعة ولا نكون الحكومة ملزمة بأن تؤمن له بيت سكن .

هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تنسيره .

صادر ۱۹۲۹/۹/۱۸

رثيس الديوان الحاس بتفسير القوانين رئيس محكمة النمييز المستشار الحقوقي مندوب وزارة لرثاسة الوزراء الاول الداخلية موسى الساكت على مسمار وكيل الوزارة بشير الشريةي شكري المهتدي محمد الجنسدي قرار المخالفة

في رأيي مع الاحترام لرأي الاكثرية ان العبرة في تعريف وتحديد وظيفة ( المحافظ ) لبراءة التشكيلات ، لانه يفترض في السلطات المحتصة بالتعيين ان لاتعين لهذا المنصب الا من توافرت فيه الشروط التي تتطلبها الفقرة ( أ ) من

المادة (٧) من نظام التشكيلات الادارية رقم (١) لسنة ١٩٦٦. وان الفقرة (ب) من نفس المادة عندما اتت على ذكر مخصصات هذه الوظيفة لم تفرق ما بسين محافظ وآخر بل

ثم جاءبت الفقرة (د) فاستثنت من هذا الاطلاق المحافظ الذي يعهد اليه وزير الداخلية القيام باعمال وكيل الوزارة دون غيره من المحافظين ، مع انه كان بامكان الشارع لو شاء ان يتوسع في الاستثناءات .

وبديهي انه لا يجوز القياس على هذا الاستثناء لان ما ثبت على خلاف القياس فغيره لا يقاس عليه ، كما وانه لا لجرز للمفسر ان يتوسع فيالتفسير على وجه من شأفه ان يسد الثغراتالتي يعتقد بوجودها فيالنصوص التشريعية المطلوب تن تفسيرها ، والا فقد اضحى عمله هذا تشريعاً لا تفسيراً . شكري المهتدي

## قرار رقم ( ۲۳ ) لسنة ۱۹۶۹

### صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٩/٩/١٤ رقم ن . خ/٩٦١/٣/٦٥ اجتمسع الديران الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير الفقرة (ي) من المادة/٨١/من نظام الحدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ٩٦٦ وبيان ما اذاكانت عبارة « القوانين والانظمة » الواردة فيها والتي توجب المادة/٨٣/احالسة الموظف على المجلس التأديبي بسبب مخالفتها أو خرقها او الاهمال في تطبيقها تعني القوانين والانظمة المتعلقة بعمل الموظف وسلوكه اثناء تأدية واجبائه الرسمية فقط ام تشمل القوانين والانظمة على اختلاف انواعها ٢

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجــه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٦٩/٩/٩ وتدقيق النصوص القانونية يتبين من الفصل التاسع من نظام الحدمة المدنيــة المشار اليه ان الشارع حــدد في المادة/٨١/الواجبات التي ينبغي على الموظف القيام بهاكما حدد في المادة/٨٢/الافعال التي يترتب عليه تجنبها . ونصرفي المادة /٨٣/ على ان كـــل موظف يخالف اي حكم من احكام هذا الفصل يحال الى المجلس التأديبي لاتخاذ الاجراءات المناسبة بحقه .

و باستعراض الواجبات والمحظورات سالفة الذكر يتبين انها على نوعين :

النوع الاول ــ الواجبات والمحظورات المتعلقة بحياة الموظف الوظيفية .

النوع الثاني ـــ الواجبات والمحظورات المتعلقة بحياته الحاصة وسلوكه الشخصي .

اما عن النوع الاول فلا جدال في ان تخلف الموظف عن القيام بواجبانه او اتيانه اي عمل محظور عليه اتيانه في نطاق عمله الرسمي يترتب عليه وجوب احالته الى مجلس تاديبي اعمالا لنص المادة /٨٣/ المشار اليها وذلك كما لو غير الحقيقة او زور اوراقا رسمية هو نفسه مكلف بتنظيمها بحكم وظيفته او خرج عن روح القانون وغاياتـــه وسخر السلطة لتحقيق اغراض ومآرب بعيدة عن الصالح العام.

اما النوع الثاني فان ما يستفاد من نص المادتين ١ ٨ ر ١٨ أن الشارع لا يوجب احالة الموظف على المجلس التأديبي من الجل سلوكه الشخصي او ما يقوم به من افعال في نطاق حياته الحاصه ما لم يكن ذلك السلوك او هذه الافعال مما يمس شرف الوظيفة وحسن سمعتها او يؤثر على عمله الرسمي ويتعارض معه . وهذا واضح من طبيعة الواجبات والمحظورات المنصوص عليها في مختلف فقرات هاتين المادتين وعلى الاخص الفقره (ك) من المادة / ١٨/التي توجب هلى الموظف المحافظة في جميع الاوقات على شرف الوظيفة وحسن سمعتها والفقره (ح) من المادة/٨٨/ التي تمنع الموظف مسن عمارسة اعمال تؤثر على عمله الرسمي اوتتعارض معه . وعلة ذلك ان سوء سلوك الموظف في غير نطاق الوظيفة ينعكس على سلوكه العام في عجال الوظيفة من حيث الاخلال بمقتضاياتها وما تستازمه مسن الثقة والاعتبار ولان الاخلاق الفاضلة والشرف وحسن السيرة كل لا يتجزأ .

وعلى هذا الاساس واتباعا لقواعد التفسير التي توجب عدم تفسير أي نص بمعزل عن النصوص الاخرى فان المقصود بالقوانين والانظمة التي يحال الموظف على المجلس التاديبي بسبب اقدامه على مخالفتها او خرقهــــا او اهـــمال

تطبيقها عملا بالفقرة (ي) من المادة / ٨١/ ... القوانين والانظمة المتعلقة بعمل الموظف وسلوكه اثناء تأديته واجباتـــه الرسميه . والقوانين والانظمة الاخرى التي يكون من شأن مخالفتها او خرقها او اهمال تطبيقها المساس بشرف الوظيفة وحسن سمعتها او التأثير على عمل الموظف الرسمي والتعارض معه كالقوانين والانظمة المتعلقة بالاخلاق والاداب العامة والشرف وما ماثلها ، كما لوكان الموظف مدمنا على المخدرات او ينتهج مسلكا خلقيا شالنـــا منافيا لكرامة الوظيفه التي والشرف وما ماثلها ، كما لوكان الموظف مدمنا على المخدرات او ينتهج مسلكا خلقيا شالنـــا منافيا لكرامة الوظيفه التي بمثلها او يغتري على الناس .

اما القوالين والالظمة التي لا تؤدي مخالفتها وخرقها او اهمال تطبيقها الى هذه النتيجة فلا يتوجب احالة الموظف على مجلس تاديبي بسبب مخالفته لاحكامها ، كما لو خالف الموظف النظمة النقل على الطرق واحكام المشاريع المتعلقسة منا بالدن

هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر بتاریخ ۱۹۲۹/۱۰/٤

عضو عضو عضو رئيس الديوان الخاص عضو عضو رئيس الديوان الخاص ضور رئيس الديوان الخاص ضدوب وزارة المالية المستشار الحقوقي عضو محكة رئيس محكة التمييز الاول الناني رئيس محكة التمييز الاول الاجتماعي الاجتماعي شكري المهتدي بشير الشريقي موسى الساكت علي مسمار موسى نفاع شكري المهتدي بشير الشريقي

